ضمن قرارات اتخذها مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس:

الموافقة على إنشاء صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة بالمنطقة الشرقية

إقرار ترشيد وخفض النفقات غير الضرورية التي لا ترتبط بصورة مباشرة بعملية التنمية

صنعاء/سبأ :

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري امس برئاسة الدكتور على محمد مجور، رئيس المجلس على مشروع قرار إنشاء صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء كارثة السيول بمحافظتي حضرموت والمهرة بالمنطقة الشرقية والذي يهدف إلى تنسيق عمليات إعادة الإعمار لما من شأنه تحقيق الأهداف التنموية ومعالجة الأضرار التي حدثت في البنى الأساسية.

ووجه الاجتماع الوزراء المعنيين باستكمال الإجراءات اللازمة لإصدار مشروع القرار بما يساعد في التسريع بتحقيق الأهداف الحكومية الإنمائية والاجتماعية والإنسانية في عملية إعادة الإعمار في المحافظتين وفق نهج مؤسسي واضح وديناميكي .

وتنص المادة السادسة من المشروع على تشكيل مجلس إدارة للصندوق برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء وممثلين عن القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني ومحافظي حضرموت والمهرة .

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري ووجه باستكمال الاجراءات القانونية لإصدار مشروع القرار الهادف إلى تعزيز عملية تنظيم أنشطة وخدمات النقل البري والإشراف عليها في المدن والمحافظات والمنافذ البرية بما يكفل تطوير أداء هذا النشاط وتعزيز دوره في الإسهام وبفعالية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التصديق على مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري

وبموجب القرار ستتولى الهيئة وضع الاجراءات واللوائح لتنظيم نشاط النقل البري بمختلف مجالاته واتخاذ العديد من الضوابط لإزالة كافة العوائق التي تحد من المنافسة وتعزيز مبدأ منع الاحتكار بما في ذلك تشجيع وتوسيع الاستثمار في هذا المجال والارتقاء بمستوى كفاءته وأدائه وتأكيد الرقابة والإشراف المسئول عليه .

ويأتي هذا الإجراء في اطار سياسة الحكومة العامة وتوجهها نحو تنفيذ احكام مواد قانون النقل البري رقم 33 لسنة 2003م ولائحته التنفيذية والتشريعات الأخرى النافذة.

الى ذلك اقر المجلس مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم (17)لسنة 1994م بشأن الأحكام العامة للمخالفات المقدم من قبل وزارة العدل والهادفة الى تنظيم الاجراءات لمأموري الضبط القضائي ورجال السلطة العامة المكلفين بإجراءات التحري وضبط المخالفات وكذا تمكين الأشخاص من معرفة القواعد الضبطية المستوجب عليهم مراعاتها اثناء ممارستهم لأعمالهم والضمانات اللازمة لهم لما فيه ترسيخ سيادة النظام العام كسلوك وثقافة لدى الأشخاص والمختصين .

ووجه المجلس بهذا الشأن وزارة الشؤون القانونية بمتابعة الاجراءات القانونية اللازمة لإصدار المشروع بعد تضمينه الملاحظات المقدمة بشأنه من قبل مجلس الوزراء ، حيث تتضمن اللائحة مبدأ الشرعية ونطاق سريانها والعقوبات على المخالفين والأحكام الإجرائية وآلية التحري والضبط واصدار القرارات والأوامر الجزائية وإجراءات المحاكمة وقواعد الإثبات والأحكام الختامية وغيرها من الاجراءات المنظمة لهذه العملية .

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير المالية بشأن ترشيد الإنفاق وضرورة المواءمة بين تدفق الايرادات وحدود النفقات وذلك استنادا الى احكام المادة السابعة من قانوني ربط الموازنة العامة للدولة وموازنات القطاع الاقتصادي للسنة المالية المقبلة 2009م والتي فوضت الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لخفض النفقات بما يتلاءم مع تدفق الموارد ولاسيما في ظل استمرار تراجع اسعار النفط الخام عن المقدر بالموازنة بما يحافظ على العجز في الحدود الآمنة .

واقر المجلس على ضوء ذلك ترشيد وخفض النفقات غير الضرورية والتي لا ترتبط بصورة مباشرة بعملية التنمية بما في ذلك التوقف عن اتخاذ اي اجراءات او قرارات من شأنها اضافة اعباء مالية ، كما أقر تقليص عدد الدبلوماسيين العاملين في السفارات اليمنية في الخارج الى أدنى حد ممكن ووقف شراء وسائل النقل، واقتصار شراء الأثاث والتجهيزات على المباني والمنشآت الجديدة التي لم تؤثث من قبل وغير ذلك من الاجراءات الهادفة ترشيد الإنفاق العام .

ووجه المجلس وزارة المالية الإبلاغ بالمصرحات الشهرية وفقا للآلية المتبع في ضوء الاجراءات والتدابير المقرة في الاجتماع وذلك اعتبارا من بداية العام المالي 2009م (ربعيا) وعلى ان يراجع موقف التنفيذ الفعلي كل ثلاثة اشهر والذي على ضوئه ستتم مراجعة المصرحات الربعية اللاحقة .

كما وجه مجلس الوزراء مصلحتي الضرائب والجمارك بمتابعة تحصيل وتوريد كافة الموارد المقرر تحصيلها من قبل المصلحتين وفقا لأحكام القوانين النافذة اولا بأول ، وتعزيز دور الرقابة الداخلية لمتابعة المكاتب والمنافذ ومراجعة اجراءات ربط وتحصيل الضريبة في اتجاه تطوير مستوى عملية التحصيل ، مشددا على ضرورة ان تتخذ الجهات المعنية عن القطاعات البديلة والمتجددة الاجراءات اللازمة لتنمية الدور الاقتصادي لها والمساهمة في خلق موارد جديدة تعوض عن اي تذبذب في الموارد الاخرى .

وفي ضوء مناقشته لتقرير مقدم من وزير النقل بشأن إنشاء شركة النقل البحري اليمنية الأردنية السورية (قطاع عام) اقر مجلس الوزراء من حيث المبدأ انضمام شركة الملاحة الوطنية والمؤسسة الاقتصادية اليمنية الى الشركة السورية الأردنية ، على أن يقوم فريق فني من المؤسسة والشركة بدراسة تفاصيل الانضمام وشروطه وتحديد نسبة المساهمة واستكمال الاجراءات القانونية بشأن ذلك .

وكلف المجلس بهذا الصدد وزيري النقل والصناعة والتجارة بمتابعة عملية التنفيذ لهذا القرار الذي يأتي في اطار الاجراءات التنفيذية لقرارات اللجنة العليا اليمنية ـ الأردنية المشتركة واللجنة اليمنية ـ السورية الهادفة تنمية حجم التبادل التجاري لمختلف المنتجات الصناعية والزراعية والسمكية بين البلدان الثلاثة بما يعزز من عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها والدول الأخرى .

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الخدمة المدنية والتأمينات حول نتائج النزول الميداني للوزارة لمراقبة عملية سير الانضباط الوظيفي في وحدات الخدمة العامة على المستويين المركزي والمحلي وذلك عقب إجازة عيد الاضحى المبارك وتحديداً يوم السبت الماضي .

وأوضح التقرير ان نسبة الحضور بلغت يوم السبت 93 % على مستوى السلطة المركزية و91 بالمائة في السلطة المحلية وذلك في جميع الوحدات التي استهدفها النزول الميداني .

واوضح التقرير أن وزارة الخارجية ومصلحة الجمارك والمؤسسة العامة للاتصالات ووزارة الشباب والرياضة ووزارة النفط والمعادن احتلت المراكز الخمسة الأولى على التوالي في نسبة الحضور مركزياً ومحافظات ابين وحضرموت (سيئون) والمحويت المراكز الثلاثة الأولى محلياً على التوالي .

وأقر المجلس توجيه شكر كتابي باسمه الى تلك الوحدات التي احتلت المراكز الأولى من حيث مستوى الحضور ، وتنبيه إلى وحدات الخدمة العامة التي تراوحت نسبة حضور موظفيها ما بين 70 الى 80 % ، مع إنذار للوحدات التي نسبة حضور موظفيها 69 % فأقل وكذا للوحدات التي تكررت نسبة الحضور فيها ما بين 70 الى 80 % في عيدي الفطر والأضحى للعام الهجري الحالي .

وشدد المجلس على تطبيق القواعد والأحكام المحددة في تشريعات الخدمة المدنية النافذة على حالات الغياب الواردة في تقرير الوزارة وبحيث يتم خصم توريد أقساط الغياب إلى حساب الحكومة العام ، مؤكدا على الوزراء والمحافظين اتخاذ الإجراءات الانضباطية الكفيلة بتحقيق الانضباط الوظيفي في وحداتهم بصورة مستمرة وتوجيه إنذارات كتابية للقيادات الإدارية الغائبة في الجهات الخاضعة لإشرافهم إلى جانب خصم الأقساط عليهم وتوريدها إلى الحساب العام للحكومة.

ووافق المجلس على محضر اجتماع الدورة الثالثة للجنة المشتركة اليمنية ـ المغربية في مجال الصيد البحري والموقع في العاصمة المغربية الرباط في الثاني من ديسمبر الجاري ، والمتضمن

مجالات التعاون بين البلدين الشقيقين في جوانب البحث العلمي المرتبط بتطوير قطاع الثروة السمكية والصيد البحري وترشيد استغلال الموارد السمكية وحماية البيئة البحرية بالاستفادة من التجربة المغربية بما في ذلك الصناعات السمكية والتأهيل والتدريب البحري لما من شأنه تعزيز العلاقات الأخوية في البلدين الشقيقين وخدمة مصالحهما المشتركة.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التربية والتعليم حول مشاركته في الدورة الـ 48 للمؤتمر الدولي للتربية والدورة الـ57 لمجلس المكتب الدولي للتربية التي عقدت بمدينة جنيف السويسرية أواخر شهر نوفمبر الماضي .

كما اطلع المجلس على تقرير وزير العدل حول مشاركته في الاجتماع الـ 40 للمكتب التنفيذي ودورة مجلس وزراء العدل العرب وكذا المؤتمر الاقليمي للقضاء الصالح والعدالة الجنائية والتي عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة من 25 الى 30 نوفمبر الماضي .

واطلع مجلس الوزراء ايضا على تقرير وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن مشاركتها في المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية في ابو ظبي ، والمنتدى العربي للتنمية والتشغيل بالدوحة وكذا مشاركتها في الدورة الـ 25 لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدورة الـ 30 للجنة الوكلاء وذلك خلال شهر نوفمبر الماضي.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير التعليم الفني والتدريب المهني بشأن مشاركته في المنتدى العربي للتنمية والتشغيل الذي عقد بالعاصمة القطرية الدوحة مؤخرا ، وتقرير وزير الصناعة والتجارة حول مشاركته في الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد أوائل الشهر الجاري في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالعاصمة المصرية القاهرة ، وكذا تقرير وزير الثروة السمكية بشأن نتائج زيارته للمملكة المغربية خلال الفترة من 29 نوفمبر وحتى الثالث من شهر ديسمبر الجاري .

إقرار مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم (17)لسنة 1994م بشأن الأحكام العامة للمخالفات

اتخاذ إجراءات لترشيد الإنفاق تتضمن تقليص الدبلوماسيين بالخارج ووقف شراء وسائل النقل واقتصار شراء الأثاث والتجهيزات للمباني والمنشآت الجديدة غير المؤثثة

رئيس اللجنة الشعبية بمديرية شعوب لـ (14 أكتوبر) :

تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية مسؤولية كل اليمنيين

صنعاء/ سلطان قطران :

أكد الأخ علي حميد اليتيم – رئيس اللجنة الشعبية لمتابعة المشاريع التنموية والخدمية بمديرية شعوب بأمانة العاصمة لـ(14 أكتوبر) أنة توجد قوى وعناصر تعمل على أعاقة تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح الذي هو برنامج الشعب اليمني كله والذي حقق منجزات كبيرة أدت إلى إفشال رهانات المتآمرين على وحده وأمن واستقرار الوطن من قبل بعض قيادات أحزاب اللقاء المشترك.

وقال : إن مسؤولية تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ليس مسؤولية الرئيس وحده أو مسؤولية المؤتمر الشعبي العام ، بل إنه مسؤولية كل اليمنيين، كون تنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي يخص المصلحة الوطنية ومصلحة كل المواطنين.

وأشار إلى أن هذا الأمر دفعنا إلى القيام بواجبنا الوطني للدفاع عن كل المنجزات التي تحققت وذلك بمساندة البرنامج الرئاسي والانتخابي للمؤتمر الشعبي العام ، وأسسنا اللجنة الشعبية لمتابعة المشاريع التنموية في مديرية شعوب بأمانة العاصمة والتي ممكن أن يتوسع نشاطها لبقية مديريات العاصمة.

وأوضح أن اللجنة تهدف إلى تقديم الدراسات الميدانية والتخطيطية والهندسية لمتطلبات أعمال الشق والسفلتة والمشاريع التعليمية والصحية والخدمية كالكهرباء والمياه وغيرها من المشاريع الأخرى - ومتابعة الجهات المختصة والتعريف باحتياجات المديرية من مشاريع البنية التحتية المختلفة ، والعمل على تعزيز آليات التواصل بين أبناء المراكز وأهالي الأحياء السكنية وكافة مواطني المديرية و بين ممثليهم بالمجالس المحلية وأمانة العاصمة والقيادات الإدارية بالمديرية ، وتعزيز قيم التكافل الاجتماعي ورعاية مناشط وفعاليات المجتمع المدني وتشجيع تنظيم الأعراس الجماعية

وأفاد اليتيم بان اللجنة تسعى لتحقيق هذه الأهداف لما فيه خدمة الصالح العام ، بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح النافذة للجنة العمل في ما تراه أو تستدعيه الحاجة ، ولها الحق في الاستعانة بالكفاءات الوطنية والأكاديمية وذوي الخبرات والعمل على تشكيل مجلس الوجهاء بالمديرية .

هذا وقد عقدت اللجنة اجتماعها التأسيسي لانتخاب الهيئة الإدارية بصنعاء بتاريخ 3ديسمبر 2008م والذي نتج عنة أنتخاب الأخ أمين جمعان – رئيسا فخريا للجنة الشعبية والأخ علي حميد اليتيم – رئيسا ، والدكتور عبد الله الحمزي – نائباً للرئيس ، أحمد عبد الله راجح – مسؤولاً لشؤون الأحياء والحارات ، صالح القدمي – مسؤل لخطط وبرامج التنمية، يحي الصورعي – مسؤولاً لمشاريع التعليم والصحة ، عبد الله الجاكي – مسؤل لمتابعة قضايا الأمن، وضاح سعد الدين – مسؤولاً إعلاميا ، محمد المتوكل – منسقا إداريا ، الشيخ عبد الله سنان راشد – عضوا ، يوسف السامدي – عضوا).

السياني والجندي يلتقيان وفداً طلابياً من جامعة أمستردام

صنعاء /سبأ:

التقى عضوا اللجنة العليا للانتخابات العامة والإستفتاء، الدكتور محمد السياني، وعبده الجندي أمس وفداً طلابياً من قسم العلوم السياسية بجامعة امستردام الهولندية وكلية دراسات الشرق الاوسط بصنعاء برئاسة هولي وكر .

وقدم الدكتور السياني والجندي للوفد الطلابي شرحا مفصلا عن اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء كهيئة دستورية محايدة ومستقلة والخطوات الدستورية والقانونية والاجرائية والانشطة التي تنفذها اللجنة للقيام بمهامها واختصاصاتها للوفاء بالاستحقاق الدستوري والقانوني للعمليات الانتخابية عامة .

وعرضا لمحة عن التقسيم الانتخابي لعموم محافظات الجمهورية وعدد الدوائر الانتخابية النيابية وعدد المراكز الانتخابية والمديريات المحلية بالاضافة الى الدورات الانتخابية الثلاث السابقة (برلمانية و رئاسية ومحلية) شهدتها البلاد، بالإضافة إلى توضيح طبيعة ومستوى مشاركة المراة كناخبة ومرشحة .

وتطرق عضوا اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء، الدكتور محمد السياني، وعبده الجندي في اللقاء الى الخطوات التي قطعتها اللجنة لتنفيذ عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين والتحضير للانتخابات النيابية المقبلة وكيفية تشكيل اللجان الإشرافية والأساسية لمراجعة وتعديل جداول الناخبين من قطاع التربية والتعليم وفقاً للشروط القانونية والأعداد المطلوبة والمحددة على مستوى كل محافظة ودائرة انتخابية.

وأشارا الى ان المعارضة غيّبت نفسها ولم يغيبها أحد في إدارة العملية الانتخابية لادارة مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين .

ونوها الى ان هناك جملة من الضمانات لنزاهة العملية الانتخابية، ومنها مشاركة أحزاب المعارضة في اللجان الاشرافية والاساسية والفرعية وفي كل مركز انتخابي، ومراقبين من مختلف الأحزب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب رقابة منظمات المجتمع المدني المستقلة والمنظمات الدولية بالاضافة الى حق الأحزاب والمواطنين في الطعن أمام القضاء.

عقب ذلك طرح الوفد الطلابي استفسارات وملاحظات حول سير التجربة الانتخابية اليمنية ونزاهة وحيادية العملية الانتخابية ،وتوصيات بعثة الاتحاد الاوروبي ومشاركة المراة في الانتخابات البرلمانية القادمة .

كما اطلع أعضاء الوفد خلال زيارتهم للإدارات والأقسام المختلفة في قطاع الشؤون الفنية والتخطيط على مختلف الأنشطة التي يقوم بها القطاع الفني، فضلا عن سير إجراءات عملية الأرشفة والإدخال الآلي للبيانات الانتخابية والسجل المصور وعملية الفحص والمراجعة الفنية الالكترونية المركزية لبيانات الناخبين والتجهيزات والمستلزمات والمتطلبات الفنية لتنفيذ العملية الانتخابية المقبلة .

وعبر الوفد عن اعجابه بسير الإجراءات الفنية وإدخال جداول الناخبين , إضافة إلى تجهيز المستلزمات والوثائق الإنتخابية بصورة منتظمة.